وبالاضافة الى كل ذلك فان قدرة اسرائيل على منافسة صناعتنا في السوق اللبنانية وفي سائر الاسواق العربية كبيرة لا سيما ان مجمل الصادرات الاسرائيلية تتلقى دعما ماليا من حكومتها يبلغ نحو ٢٥ ٪ من سعرها . والصناعة الاسرائيلية اكثر تطورا وارفع انتاجية وأكفأ من الناحية التسويقية من الصناعة اللبنانية .

لذلك فالخطر كبير على القطاع الصناعي اللبناني في حال رفع المقاطعة .

ج ـ **القطاع الزراعي** : ان الخطر المحدق بهذا القطاع اهم ، والاضرار اصبحت واقعة بفرع من اهم فروعه (الحمضيات) بينما المقاطعة العربية لا تزال رسميا قائمة . والخطر قد يهدد فرع ثان نشيط من هذا القطاع وهو فرع تربية الدواجن وانتاج البيض . وهذا الفرع في حالة متأزمة وهو يشكل العنصر الثالث من حيث الاهمية في صادراتنا الزراعية(٥٥) وصادراته تتجه اساسا نحو الاسواق العربية . وهذا القطاع يعتبر قطاعا نشيطا ومصدرا في الزراعة الاسرائيلية ، ويأتي بالمرتبة ما بين الصادرات الصناعية الاسرائيلية وهو يعاني من بعض الصعوبات في اسواقه التقليدية في اوروبا الغربية وايطاليا خاصة بسبب سياسة السوق الاوروبية المشتركة(٥٦) . لذلك فليس من المستبعد ان تسعى اسرائيل لبيع هذا الانتاج للدول العربية .

والان يجب ان نتوقع انه في حال رفع المقاطعة ليس من المستبعد ان تسعى اسرائيل الى التثمير في لبنان : وانها قد لا تحتاج ان تصدر الينا رساميل من اجل ذلك . فسيكون بأمكانها ان تقترض من المصارف الاجنبية التي قد تبقى في بيروت التي تجلب قسما من اموال النفط وان تقيم المشاريع التي تريد مستفيدة من رخص القوى العاملة النسبي . كما انها ستسعى الى استعمال قسم من الرساميل العربية التي تكون قد بقيت في مصارف لبنان لتنميتها وتقويتها وتخفيف اعتمادها على الدعم المالي الخارجي .

واخيرا ليس من المستبعد ان تعمل اسرائيل في حال رفع المقاطعة الى تشغيل العمال اللبنانيين وخاصة اهل الجنوب المكتظ بالسكان والمتاخم للكيان الصهيوني في مشاريعها الزراعية والصناعية والعمرانية كما هي حالة اهالي الاراضي المحتلة ، وبشروط قد تكون مشابهة .

خلاصة

من مجمل ما سبق يمكننا ان نستنتج ان النمو الاقتصادي الذي اصاب لبنان بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، كان من مسبباته قيام دولة اسرائيل وما نتج عن هذا من انفراد لبنان في دور الوسيط بين الغرب وقسم من المشرق العربي . ان هذا النمو قد اصبح مهددا بسبب الجوانب الاقتصادية لسياسة اسرائيل الاستعمارية بالاضافة الى جوانبها العسكرية والاحتلالية .

وان لبنان قد بدأ يتضرر نتيجة لبدايات خرق اسرائيل لطوق المقاطعة الاقتصادية العربية ، ولهجوم اسرائيل الاقتصادي على لبنان في اوروبا وافريقيا .

ولن يصد هذا الهجوم ويعيد ويقوي احكام الطوق المقاطعة الا مزيد من قوة الصمود والمجابهة في الموقف العربي .

لذلك فمن مصلحة الاغلبية الساحقة من اللبنانيين بمختلف آرائهم السياسية وانتماءاتهم الطائفية والطبقية وبعكس ما يعتقده قطاع شعبي واسع ، فمن مصلحتنا أن يكون الموقف العربي تجاه اسرائيل قويا ومتناميا وان يتحسن ميزان القوى الحالي للصالح العربي . والا فليست اراضي ومياه جنوب لبنان فقط مهددة بل ان اقتصاده مهدد بالدمار والافلاس والتبعية والابتلاع من قبل اسرائيل .